

تحرك عاجل

رائف بدوي يُجلد بإسلوب وحشي قاس

في 9 يناير/كانون الثاني، تم جلد رائف بدوي أمام مسجد الجافلي في جدة. وهو عرضة لتلقي الـ 950 جلدة الباقية خلال الأسابيع القادمة.

تلقي رائف بدوي الخمسين جلدة الأولى في 9 يناير/كانون الثاني. ووفقاً للشهود فإنه بعد الانتهاء من صلاة الجمعة، أُخرج رائف بدوي من إحدى الحافلات مصفداً في الأغال، وأُحضر إلى الساحة العامة أمام المسجد. وقد تلقى 50 جلدة متتالية على ظهره وساقيه، محاطاً بحشد من الناس وعدد من رجال الأمن. وقد استغرقت المحنة برمتها حوالي 15 دقيقة. وبعد ذلك أُعيد إلى الحافلة واقتيد بعيداً.

ويخشى من أن رائف بدوي سوف يتلقى المجموعة التالية من الجلد خلال الأسبوعين القادمين. وطبقاً لقرار المحكمة، فإنه سيتلقى ما لن يزيد عن 50 جلدة في المرة الواحدة، بين كل دفعة مدة لا تقل عن أسبوع. إن عقوبة الجلد تعد انتهاكاً للتحريم المطلق للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في القانون الدولي.

في 7 مايو/أيار 2014، حكمت المحكمة الجزائية في جدة على رائف بدوي بالسجن 10 سنوات، الجلد 1000 جلدة، ويتبع ذلك حظر على السفر مدة 10 سنوات، وحظر على استخدام وسائل الإعلام، وغرامة قدرها مليون ريال سعودي (حوالي 266,600 دولار أمريكي). وتتبع الإدانة والحكم من إنشاء رائف بدوي لموقع "البرليون السعوديون" على الإنترنت (والذي أمرت المحكمة بإغلاقه)، واتهامه بأنه قد "أساء إلى الإسلام". وقد أيدت محكمة الاستئناف بجدة الحكم في 1 سبتمبر/أيلول.

يرجى كتابة مناشدات فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتك الخاصة:

- للإعراب عن القلق العميق إزاء جلد رائف بدوي، الذي يعد خرقاً للقانون الدولي الذي يحرم التعذيب، وغيره من ضروب العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛
- دعوة السلطات لوقف تنفيذ مزيد من عمليات الجلد في رائف بدوي؛
- دعوتها إلى الإفراج عن رائف بدوي فوراً وبدون قيد أو شرط بصفته سجين رأي، اعتقل لا شيء سوى أنه يمارس حقه في حرية التعبير؛
- دعوتها إلى ضمان إلغاء حكم الإدانة الصادر ضده.

يرجى إرسال المناشدات قبل 20 فبراير/شباط 2015 إلى:

خادم الحرمين الشريفين، ورئيس

مجلس الوزراء

جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل

سعود

مكتب جلالة الملك

وزارة الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن

نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزارة الداخلية، ص. ب. 2933، طريق

المطار

ونسخ إلى:

رئيس لجنة حقوق الإنسان

بندر بن محمد عبد الله العيبان

لجنة حقوق الإنسان

الرياض، الملكي، الرياض المملكة العربية السعودية رقم الفاكس: (عبر فاكس وزارة الداخلية) +966 11 403 3125 (الرجاء تكرار المحاولة) المخاطبة: صاحب الجلالة، خادم الحرمين الشريفين	الرياض 11134، المملكة العربية السعودية فاكس رقم: +966 1 1 403 3125 (الرجاء تكرار المحاولة) المخاطبة: صاحب السمو الملكي	ص ب 58889، الرياض 11515 شارع الملك فهد مبنى رقم 373، الرياض المملكة العربية السعودية فاكس رقم: +966 1 146 2061 البريد الإلكتروني: hrc@haq-ksa.org
--	--	--

كما يرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال
العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث السادس على التحرك
العاجل رقم 13/3. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي:
<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/023/2014/en>

تحرك عاجل

رائف بدوي يُجلد بإسلوب وحشي قاس

معلومات إضافية

في يوليو/تموز 2012، بدأت محاكمة رائف بدوي في المحكمة العامة بجدة. وفي 21 يناير/كانون الثاني 2013، أحالت المحكمة العامة القضية إلى المحكمة الجزائية بجدة، قائلة إنها ليست لديها الاختصاص لدراسة القضية حيث أنها لم تجد رائف بدوي قد أساء إلى الإسلام، ولذا فإن تهمة "الردة" لا تنطبق عليه. إلا أن المدعي العام قد أصر أن رائف بدوي ينبغي أن يحاكم بتهمة "الردة". فأحيلت القضية بعد ذلك إلى محكمة الاستئناف لتقرر إذا ما كان ينبغي أن تُنظر من قبل المحكمة الجزائية في جدة أو محكمة أخرى، خاصة المحكمة العامة في جدة، والتي لديها اختصاص بشأن قضايا "الردة". فأحالت محكمة الاستئناف القضية إلى المحكمة الجزائية، وفي 29 يوليو/تموز 2013، حُكّم على رائف بدوي بالسجن سبع سنوات، و600 جلدة. ونقض محاميه الحكم دافعاً بأن القضية قد نُظرت من قبل قاض مؤقت، وأنه لم يكن محايداً. وفي 11 ديسمبر/كانون الأول 2013، قررت محكمة الاستئناف أن القضية ينبغي أن يعاد النظر فيها مرة أخرى، وأحالتها إلى المحكمة الجزائية في جدة. وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 2013، قرر القاضي بالمحكمة الجزائية أنه ليس لديه الاختصاص للنظر في القضية، محاججاً بأن التهمة تتعلق "بالردة". فأحيلت القضية مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف كي تقرر إذا ما كانت ستُرسل القضية مرة أخرى إلى المحكمة الجزائية لتنظر فيها هي نفسها. وأحالت محكمة الاستئناف القضية مرة أخرى إلى محكمة جدة الجزائية، والتي حكمت، في 7 مايو/أيار 2014، على رائف بدوي بالسجن 10 سنوات، و1000 جلدة، وغرامة قدرها مليون ريال سعودي (حوالي 266,600 دولار أمريكي). واستأنف رائف بدوي الحكم، وفي 1 سبتمبر/أيلول، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عليه.

واصلت السلطات السعودية حملتها على نطاق واسع لاضطهاد نشطاء المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع الإفلات التام من العقاب. فقد حُكّم على مدافع بارز لحقوق الإنسان، وهو وليد أبو الخير، بالسجن 15 عاماً من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة، يتبع ذلك حظر على السفر مدة 15 عاماً. إذ وجدته مذنباً "بالسعي لنزع الولاية الشرعية، والإساءة للنظام العام في الدولة، وتآليب الرأي العام وانتقاص السلطة القضائية وإهانتها، والقذح علناً في القضاء الشرعي، وتشويه سمعة المملكة باستعداد المنظمات الدولية ضدها، والإدلاء ببيانات غير موثقة تسيء لسمعة المملكة". وكان قد قبض عليه بادئ الأمر، في 15 إبريل/نيسان، بعد أن مثل في الجلسة الخامسة من محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالعاصمة الرياض. وقبل ذلك، فقد حُكّم على وليد أبو الخير بالسجن ثلاثة أشهر من قبل المحكمة الجزائية في جدة، وفي 6 فبراير/شباط 2014، تم تأييد الحكم من قبل محكمة الاستئناف في مكة على نفس التهم (انظر التحرك العاجل، UA 98/14).

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/016/2014/en>

الاسم: رائف بدوي

لمزيد من المعلومات بشأن التحرك العاجل 3/131: رقم الوثيقة: MDE 23/001/2015، تاريخ الإصدار: 9 يناير/كانون الثاني 2015

AMNESTY
INTERNATIONAL

